معالي وزير المالية:

الميزانية الجديدة ركزت على مشاريع البنية التحتية والتنمية

معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف

أكد معالي وزير المالية، الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، أن الميزانية الجديدة للمملكة والتي تقدر بـ٦٩٠ مليار ريال، تعد امتدادًا للميزانيات السابقة فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع خطط التنمية المقرة، حيث ركزت على المشاريع والقطاعات الرئيسة، سواء أكان في البنية التحتية أم في القطاعات الاجتماعية والتعليم وغيرها.

وأوضح معاليه أن خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، كان حريصًا جدًا ويتابع باستمرار أمر بناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية للمواطنين وتنفيذ قطار الحرمين الشريفين، مؤكدًا أن الأداء الاقتصادي الوطني جاء هذا العام بامتياز فيما يتعلق بجميع المؤشرات خصوصًا في إطار التطورات الاقتصادية الدولية.

ولفت إلى أن تقديرات الإيرادات للسنة المقبلة أعلى من تقديرات السنة الحالية، والإنفاق أعلى من السابق، والتقدير بما يتعلق بالفائض قدر بنحو ١٢ مليار ريال في الميزانية المقبلة، مؤكدًا أن حكومة خادم الحرمين الشريفين تطرقت لموضوع التوظيف للمواطنين من عدة قنوات واتخذت قرارات بشأنها، والأساس في هذا الموضوع هو إعداد المواطن لسوق العمل، فالحكومة اعتمدت برامج وميزانيات سواء فيما يتعلق بالجامعات الجديدة التي تركز على المهارات التي يحتاج إليها الاقتصاد أو بإنشاء معاهد وكليات تقنية وغيرها، فهذه هي الأساس، وتأتي بدعم مما أقر مؤخرًا فيما يخص دعم الباحثين عن العمل وإعطاء حافز للشركات الوطنية ومراقبتها لكي توظف المواطنين، وهذا يعني استراتيجية متكاملة في هذا المجال.

وتستمر الميزانية في إعطاء أهمية خاصة للقوى البشرية، وما خصص للتعليم بجميع قطاعاته في الميزانية المقبلة يشكل نحو ٢٤٪ من مخصصات الميزانية من جميع الاعتمادات في الميزانية.

من جانب آخر، قال معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد، الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي، إن الأرقام العامة للميزانية تدل على سلامة السياسات التي انتهجتها الدولة في اعتماد الاستثمارات طويلة المدى إضافة إلى أنها ستكون عاملاً إيجابيًا. وأشار معالي المحافظ إلى أن الميزانية تعد استمرارًا للجهود الخيرة لرفاهية المواطنين وتعزز المكانة الاقتصادية للمملكة وتعزز قوتها، لافتًا إلى الحرص على أن يستفيد المتقاعدون من مزاياها الإيجابية.

أمين عام مجلس الخدمة العسكرية:

لجان طبية لتحديد مكافآت العسكريين

أوضح الفريق الدكتور ناصر العرفج، أمين عام مجلس الخدمة العسكرية، أن قرارات مجلس الوزراء الصادرة بتعويض المتوفين في الحروب وحفظ أمن الوطن بمبلغ ٥٠٠ ألف ريال، وصرف مكافأة بين ٥٠ ألفًا و٢٠٠ ألف ريال لهم في حال إصابتهم بالعجز الجزئي أو الكلي، تضمنت تعديلاً للقرار ١٢٠٠ في هذا الخصوص، لافتًا إلى أن اللجان الطبية العسكرية هي من ستحدد المكافأة التي يحصل عليها المصابون بالعجز وفق نسبة الضرر.

وأشار العرفج إلى أن القرار يعد ساريًا من تاريخ صدوره، مبينًا أن المصابين في الحد الجنوبي مؤخرًا كرمتهم الدولة قبل ذلك بمكافآت وصلت إلى مليون ريال في إطار العناية بالأبناء العسكريين وتقديرًا لما قدموه من تضحيات لحفظ الوطن والدفاع عنه وحمايته من أي عدوان.

وكان المشروع قد جرى عرضه أولاً على اللجنة التحضيرية لمجلس الخدمة العسكرية المشكلة من مندوبين من جميع القطاعات العسكرية، إضافة لوزارة المالية، ثم أصدرت بشأنه توصية لعرضها أمام مجلس الخدمة العسكرية الذي وافق عليه.

وكشف العرفج أن هناك بعض المواضيع تحت الدراسة وفي الطريق لأن يصدر بشأنها قرارات تصب في صالح العسكريين، مؤكدًا أن إنشاء المجلس أتى لمصلحة القطاعات العسكرية ومنسوبيها.

لإنهاء إجراءات تخصيص المعاش

«التقاعد» تحث الجهات الحكومية على سرعة إرسال بيانات متقاعديها

ناشدت المؤسسة العامة للتقاعد جميع الجهات الحكومية المدنية والعسكرية بسرعة تزويدها بالبيانات والقرارات الخاصة بانتهاء خدمات الذين سوف يبلغون سن الإحالة على التقاعد في العام الهجري ١٤٣٣هـ، وذلك في خطاب من المؤسسة أرسل إلى مختلف الجهات بذلك الشأن. كما ناشدت المؤسسة العامة للتقاعد أصحاب الشأن ممن سيحالون إلى التقاعد خلال عام ١٤٣٣هـ بمتابعة قراراتهم لدى جهاتهم للتأكد من إرسالها إلى المؤسسة في وقت كاف يتيح استكمال إجراءات تخصيص المعاش لهم. يأتي ذلك من منطلق حرص المؤسسة العامة للتقاعد على استمرار الصرف للموظف، بحيث ينتقل من المرتب الشهري إلى المعاش دون انقطاع، حيث تعمل المؤسسة على التنسيق مع الجهات الحكومية للتعاون معها لإنجاز الخطوات التالية:

أولاً: إعداد بيان الخدمة لمن سيحالون إلى التقاعد لبلوغهم السن النظامية قبل ستة أشهر وإرساله إلى الجهات المختصة، سواء وزارة الخدمة المدنية، أو الأجهزة المعنية في القطاعات العسكرية التي تقوم بدورها بتدقيقه وإرساله للمؤسسة العامة للتقاعد وفق الضوابط المحددة لذلك.

ثانيًا: تدوين حركة الموظف في أثناء الخدمة مثل فترات الإجازات الاستثنائية والدراسية والمرضية والإعارة، وأيام الغياب بدون عذر، وتدرجات المرتبة والراتب على البيان.

ثالثًا: إرفاق جميع المستندات المطلوبة لصرف المستحقات منها على سبيل المثال لا الحصر بيان الخدمة، وصورة قرار التعيين، وصورة قرار إنهاء الخدمة، وصورة واضحة من الهوية الوطنية، ورقم الحساب البنكي الدولي « IBAN » للمتقاعد، والعنوان البريدي، وأرقام الاتصال الثابت والمتنقل.

رابعًا: صورة وثيقة الفصل وصورة قرار التعيين وقرار إنهاء الخدمة للعسكريين.

خامسًا: في حال إنهاء الخدمة للعجز لأسباب صحية يرفق أصل التقرير الطبي الصادر عن الهيئة الطبية العامة أو اللجنة العسكرية العليا المثبت للعجز بصفته قطعيًا أو جزئيًا، ومحضر الإصابة وتكليف المهمة إذا كانت في أثناء العمل وبسببه.

كما تود المؤسسة إحاطة جميع المتقاعدين والمتقاعدات بأنها قد استكملت منظومة خدماتها الإلكترونية بهدف تسهيل إجراءات إنهاء معاملات المتقاعدين ومتابعتها عبر الوسائل الحديثة حيث تتيح البوابة الإلكترونية «WWW.PENSION.GOV.SA»، الحصول على المعلومات التي يرغبون فيها، ومتابعة مستحقاتهم التقاعدية، ومعرفة التطورات التي جرت عليها، وتمكينهم من المتابعة والاطلاع على جميع التفاصيل التي تخصهم بمجرد التسجيل الإلكتروني للمتقاعد أو المتقاعدة، والحصول على اسم المستخدم وكلمة السر الخاصة.

كما تؤكد المؤسسة العامة للتقاعد حرصها على تنفيذ توجيهات حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين حول تسخير جميع الخدمات وتذليل الصعاب لجميع المتقاعدين والمتقاعدات، وذلك عن طريق فروع المؤسسة في جميع مناطق المملكة، والاتصال على الهاتف المجاني ٨٠٠١٢٤٨٨٨٩ ورقم هاتف ٤٠٢٥١٠٠ والفاكس رقم ٠١٤٠٥٣٦٤٥.